يكفي مؤتمرات واجتماعات ..حان وقت التنفيذ

تعهدات المانحين.... مخاض عسير!

■،، يمر اليمن بظروف اقتصادية صعبة تحتاج لجهود مضنية للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الاجل والعودة إلى مسار التنمية المستدامة والذي يتطلب دعماً من الشركاء الإقليميين والدوليين وتفعيل الاداء الحكومي وتوسيع القدرات والإمكانيات اللازمة لاستيعاب وتوظيف التمويلات الخارجية.

وتعهد المانحون بتقديم نحو ٧,٩ مليار دولار في مؤتمري المانحين في الرياض وأصدقاء اليمن في نيويورك لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن وتمويل برنامج الاستقرار والتنمية.

لكن حتى الآن لم يتم الالتزام بتقديم هذه التعهدات من قبل المانحين وهناك جمود كبير في عملية تخصيصها واستيعابها .

ولاتزال هذه التعهدات في اطار الاجتماعات والمؤتمرات وتلاقي صعوبة ومخاضا عسيرا في التخصيص والاستيعاب وتنفيذ مشاريع تنموية يلمسها المواطن على أرض الواقع.

ويقول خبراء أن مشكلة اليمن الرئيسية هي بالدرجة الأولى مشكلة اقتصادية وتبعاتها المتعددة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

داعيين الى ضرورة وضع الملف الاقتصادي في صدارة اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي الراعي للمبادرة الخليجية بالتوازي مع الملفين السياسي والأمني.

تحقيق / محمد راجح

تقدير احتياجات اليمن من التمويل الخارجي بمبلغ ١,٩ مليار دولار سنوياً للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦م

طبقاً لخبراء اقتصاد فإن المجتمع الدولي مطالب بالوفاء بالتزاماته تجاه اليمن وتحمل مسئولياته بدعم الاقتصاد اليمني والقيام بشكل فوري بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية التي أقرتها الحكومة.

محذرين من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة اذا لم يتفاعل المجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم الى مشاريع تنموية على أرض الواقع.

ويؤكد البنك الدولي أن جهود اليمن للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الأجل اللازمة والعودة الى مسار التنمية المستدامة سوف تتطلب دعما من الشركاء الاقليميين والدوليين .ولفهم التحديات التي تواجه البلاد في اعقاب احداث العام ٢٠١١ بشكل افضل طلبت الحكومة من شركاء التنمية اعداد تقييم اجتماعي واقتصادي مشترك وبقيادة البنك الدولي وبالتعاون مع الحكومة والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والبنك الاسلامي للتنمية وقد استعرض التقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للازمة في اليمن وتحديد التحديات والاولويات الرئيسية للتدخل المبكر وخصوصا خلال الفترة الانتقالية.

وتضمنت المجالات التي اوصى بها التقييم لدعم المانحين خطة من عدة نقاط شملت استعادة الخدمات الاساسية وتحسين سبل العيش وخلق فرص عمل على المدى القصير من خلال تسريع تنفيذ المشاريع التي تدعمها الجهات المانحة وكذا اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة النمو مع التركيز على النمو بقيادة القطاع الخاص .

وقدر التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك ان احتياج اليمن من التمويل الخارجي يبلغ ١,٩ مليار دولار سنوياً من سنة ٢٠١٣م حتى ٢٠١٦م ، وينخفض الى ١,٦ مليار دولار للفترة من ٢٠١٧م الى ٢٠٢٠م .

هذا المبلغ التقديري مرتبط بالتنفيذ الفاعل للبرنامج الطموح لإصلاح السياسات الذي اوصى به التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك بكفاءة وفي الوقت المناسب.

ومن المفترض أن يحقق في حال الجدية في تنفيذه معدلات للنمو الاقتصادي تتراوح ما بين ٧-٩٪ وتخفيض معدل الفقر إلى نحو ٣٠٪ بحلول العام ٢٠٢٠م .

ويرى خبراء انه نظراً لهشاشة الاقتصاد الوطني والعجز المالي الكبير المتوقع فإن اليمن لا يستطيع ايجاد الموارد التي يحتاجها لتمويل التعافي والنمو وسوف يحتاج الى دعم دولي كبير ومستدام.

صعوبات

يؤكد منصور البشيري مدير عام الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ان هناك صعوبات عديدة سبق وان وضحناها في التقارير الصادرة عن الوزارة او في اللقاءات والاجتماعات التشاورية مع المانحين.

ويقول ان هناك صعوبات محلية وكذا صعوبات تتعلق بالمانحين انفسهم وهناك بعض الدول لم تبت حتى الان في تعهداتها ولم تقوم بتحويلها الى تمويلات متاحة ولم تعد اليات تدفق تعهداتها الى اليمن.

ويضيف : هناك دول منذ العام ٢٠٠٦م لم تقدم أي شيء من تعهداتها ولم تقوم بانشاء الية للتعامل مع هذه الاموال وهناك في الغالب توجهات سياسية تحدد اتجاه سير تعهداتها.

وفيما يتعلق بالصعوبات المحلية يشير البشيري الى ان الكثير من الجهات الحكومية لم تستطع استيعاب المتغيرات ولا تزال تتعامل مع التعهدات الخارجية شأنها شأن الموارد المالية المتاحة في الموازنة العامة ولم تستطع ان تقدم للمشاريع دراسات الجدوى الفنية والتصاميم اللازمة.

بالاضافة الى التأخر الكبير في اعداد وثائق المناقصات وانزالها وتأهيل الكوادر البشرية والاستشارية وتحليل العروض المقدمة من الشركات والبت فيها وارساء العروض على الشركات الفائزة وعملية بدء التنفيذ.

ويوضح أن هذه الصعوبات تتسبب في تأخير تدفق التمويلات الخارجية الى الداخل لان أي مانح لن يقدم أي تمويل الا بناء على اتفاقيات تمويل واتفاقيات تعاقدية مع مقولين منفذين للمشاريع.

ويؤكد مدير عام الدراسات والتوقعات الاقتصادية ان هناك رؤية واضحة تستند سواء الى برامج وخطط تنموية سابقة او على الخطة الجديدة المتمثلة بالبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية والمشتمل على الأولويات منها اولويات عاجلة واولويات متوسطة المدى.

مكتب فني

يرى المهندس عادل عبدالسلام الشيباني مدير المكتب الوطني للاستشارات الهندسية ان اليمن لا تحتاج لصندوق ائتماني بل تحتاج بدرجة اساسية وعاجلة لمكتب فني يشرف عليه ويديره المانحون بالتعاون مع جهات الاختصاص الحكومية يعمل على تقييم وتحديد الاحتياجات من المشاريع التنموية المناسبة للظروف الراهنة وعلى مستوى السلطات المحلية ومن ثم جدولتها وغربلتها وإعداد الدراسات الفنية والتفصيلية والجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع التنموية.

ويقول ان هناك اختلالات عديدة في الاجهزة المالية والادارية وقفت خلال السنوات الماضية عائق كبير امام تشكيل رؤية تنموية للحكومة وعلاقتها بشركاء التنمية واصدقاء اليمن وحدت من عملية استيعاب العديد من المنح والتعهدات على مدى الاعوام القليلة الماضية.

ويشير الى ضرورة ان يشرف مثل هذا المكتب الفني في حال إنشائه على القطاعات والوحدات التنفيذية المتصلة بشكل مباشر بتنفيذ المشاريع التنموية مثل قطاع المقاولات والمناقصات والمزايدات والمشتروات والسلطات المحلية بالمحافظات

ويشير الى أن اليمن تعاني من مشاكل مزمنة في هذا الخصوص لاتزال تمثل حجر عثرة تمنع تحقيق تقدم يمكن إحرازة مع مجتمع المانحين تتمثل في انخفاض الجدوى من الاقتراض والتمويل الخارجي وتأخير جاهزية المشاريع وتعثر تنفيذ العديد منها لفترات طويلة نتيجة عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية وعدم التخطيط الجيد لهذه المشاريع والمشكلة الأهم وهي عدم كفاءة التنسيق بين الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية والممولين ، بالاضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات للتمويل الخارجي والمتوفر منها ضعيفة ولاتفي بمتطلبات تحديد الاولويات واستهدافها في الخطط والبرامج التنموية وكذا وجود خلل واضح بين تقييم وتحديد المشاريع المطلوب تمويلها واستهدافها في الخطط والبرامج لايتم بما يتواءم مع أولويات الحكومة والتنمية الاقتصادية وايضا عدم وجود آلية لتوقع وانسياب التمويل الخارجي من القروض والمساعدات.

الملف الاقتصادي

يؤكد خبراء ضرورة وضع سياسات اقتصادية سليمة لمعالجة الفقر والبطالة وسوء إدارة الموارد العامة، تدعمها مؤسسات خاضعة للمساءلة أمام اليمنيين. وبخلاف ذلك، قد يكون مستقبل اليمن مقيداً بشدة من جرّاء انخفاض الإيرادات الحكومية، وضعف قدرات الدولة، والصراعات الداخلية.

مشددين على المنظومة الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي تحديد سبل تحسين الفرص الاقتصادية وفرص العمل لليمنيين، مثل فتح فرص الوصول إلى أسواق العمل أمام الباحثين عن العمل والاستثمار في اليمن، إذ ستساعد كل هذه الخطوات على جعل مستقبل اليمن أكثر أمناً وستساهم في حل القضايا التي تغذي الاضطرابات المتراكمة منذ سنوات.

كما ان هناك أهمية لرصد الوضع القائم، وقيام الجهات المعنيّة بدراسة الملفّ الاقتصاديّ في المرحلة الانتقاليّة، وضرورة صياغتها رؤيّة تنمويّة واضحة وسليمة وبنّاءة؛ تقوم على ربط النموّ بالتّنمية، وبناء القدرات البشريّة للإنسان اليمنيّ، ورفع مؤشّرات التّنمية البشريّة، وسدّ الفجوات التنمويّة لصالح سياسات تنمويّة متوازنة تنتشل الاقتصاد اليمنيّ منْ كبوته وإحداث نقلة نوعيّة في الاقتصاد اليمنيّ؛ من حيث ترسيخُ مفهوم الاقتصاد المنتج وتعزيز شروط التّنمية والازدهار.

«شركاء التنمية» يضعون بطلب حكومي خطة تقييم شاملة للتحديات الاقتصادية والأولويات الرئيسية للتدخل التمويلي السريع

خبراء: توجهات سياسية تحدد اتجاه سير تعهدات بعض الدول وجهات حكومية لم تستطع استيعاب المتغيرات

في افتتاح ورشة العمل الوطنية للصيادين حول مسودة الأدلة الإرشادية الدولية

السقطري يؤكد على أهمية دعم وتعزيز مكانة القطاع السمكي وتأمين سبل العيش للمجتمعات الساحلية

كتب / منصور شايع

■،، أكد المهندس عوض سعد السقطري وزير الثروة السمكية على أهمية مسودة وثيقة الأدلة الإرشادية الدولية لدورها في دعم وتعزيز مكانة القطاع السمكي وفي تأمين سبل العيش للمجتمعات الساحلية ودعم النمو الاقتصادي وتنمية المصائد السمكية الصغيرة واستدامتها لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والقادمة .

مشيرا في كلمته التي ألقاها أمس في افتتاح ورشة عمل التشاورية الوطنية للصيادين حول مسودة الأدلة الإرشادية الدولية لتأمين المصائد السمكية الصغيرة المستدامة والتي ينظمها الاتحاد التعاوني السمكي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد إلى أن الموضوعات التي تعالجها الوثيقة تنسجم وأوضاع القطاع في بلادنا وما يشكله الصيد التقليدي من ثقل أساسي في الإنتاج السمكي.

مفيدا أن الصيد التقليدي يمثل أسلوب حياة وتاريخ وثقافة للمجتمعات الساحلية التي باتت تواجه العديد من التحديات لتحقيق التنمية المستدامة وعلاقة ذلك بأكثر من جهة . مبينا ما قامت به الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية لدراسة قضايا الصيادين مع الدول المجاورة وتحديدا ما يتعلق بتسهيل إجراءات الاصطياد وكذا متابعة قضايا الصيادين المحتجزين .

من جانبها أشارت الدكتورة فتحية بهران مدير مكتب الإيفاد بصنعاء إلى التحديات التي تواجه مصائد الأسماك الصغيرة في اليمن التي من أهمها محدودية فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاصطياد غير القانوني والتلوث والتدهور البيئي وآثار تغير المناخ والكوارث والاستغلال المفرط للموارد .

مبينة أن المصائد الصغيرة مصدر هام لفرص العمل والنمو الاقتصادي والاجتماعي لأجيال اليوم والمستقبل ، ما يحتم إدارتها بصورة رشيدة ومسئولة .

كما ألقيت كلمتان من قبل مساعد ممثل منظمة الفاو بصنعاء الدكتور محمد سلام ورئيس الاتحاد التعاوني السمكي علي بن شبا تطرقتا إلى أهمية الورشة في ملامسة هموم وأوضاع الصيادين وتأسيس لأدلة إرشادية لكل ما يتعلق بالاصطياد التقليدي وتنمية المجتمعات الساحلية والحفاظ على البيئة والموارد السمكية ، التي تأتي في إطار إشراك الصيادين وشركائهم في العديد من الدول لاستيعاب تطلعاتهم ومساهماتهم في وضع الأسس الصحيحة للأدلة الإرشادية إلى جانب الصعوبات التي تواجهها المصائد الصغيرة في اليمن وباقي دول العالم النامي والمتمثلة في بُعد المصائد ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وعدم كفاية الهياكل التنظيمية والاصطياد غير القانوني والتلوث البيئي وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى الاستغلال المفرط للموارد.

مؤكدين أن هذه الورشة إلى جانب الورش السابقة تسهم بشكل أساسي في رفع مستوى الوعي القانوني بين أوساط الصيادين وتؤسس قواعد متينة من شأنها تعزيز جوانب الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد السمكية وحماية الصيادين والثروة البحرية من أي عبث أو استغلال من أي جهة كانت وتعزيز الشفافية وصولا إلى استخدام عادل للثروة السمكية في بلادنا .

إجراءات لاستكمال المشاريع الكهربائية المتعثرة في أبين

■،، عدن/سبأ

عقد أمس بمحافظة عدن اجتماع برئاسة وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع، ناقش وضع الكهرباء بمحافظة أبين والإجراءات اللازمة لمعالجة المشاريع الكهربائية المتعثرة والعمل على استدامة إمدادات الطاقة للمحافظة خلال الصيف القادم.

وفي الاجتماع الذي ضم محافظ أبين جمال العاقل، ومدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبدالرحمن سيف ومسئولي الكهرباء بالمحافظة، جرت مناقشات مستفيضة شملت عدة قضايا منها الاختلالات التي أدت إلى تعثر عدة مشاريع منها محطات التحويل الرئيسية في أبين ومناقشة العقبات التي أوقفت مشروع خط النقل الكهربائي ١٣٢ ك. ف جعار - لودر والذي يعد من المشاريع الحيوية في المحافظة. واستعرض مدير عام المشروع المهندس علي محمد مشرف، الوضع القائم للمشروع والاختلالات التي رافقت عملية إرساء مناقصته والتلاعب الذي حدث لاحقا من قبل الشركة الفائزة.

وكانت مناقصة المشروع أرسيت على مؤسسة الجزيرة للخدمات النفطية وشركة استرا الهندية وتم توقيع الاتفاقية في ديسمبر ٢٠١٠م بمبلغ يعادل قرابة ١٠ ملايين و٥٠٠ الف دولار وتم صرف الدفعة المقدمة في مايو من نفس العام.

إلا أن التقرير الذي عرضه مدير عام المشروع أكد أن إجراءات فتح الاعتماد المستندي في يناير ٢٠١١م كانت دون علم مدير المشروع السابق وكذا صرف الدفعة المقدمة في مايو ٢٠١٢ دون موافقته.

كما تطرق التقرير إلى قيام شركة الجزيرة في فبراير ٢٠١١م بتقديم مقترح بالعمل مع شركة (جي كبي) الكوري وعند الدخول إلى موقع الشركة تبين أن الشركة لم يسبق لها تنفيذ مشاريع في مجال خطوط النقل وقد طالبت مؤسسة الجزيرة بزيادة أسعار بواقع ٣٠٪ من قيمة العقد.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على استدعاء المقاولين لسماع رأيهم فيما تبقى جميع الخيارات مطروحة ومنها إلغاء العقود في حال تعنت المقاولين. كما ناقش الاجتماع الوضع القائم لمحطات التحويل الرئيسية والفرعية بمحافظة أبين والتي تعثر انجازها.

حيث بين التقرير المقدم للاجتماع، أن شركة الأهرام والشركات المؤتلفة معها وهي (يو بي) الهندية و(كهروميا) المصرية ووقعت الاتفاقية مع شركة الأهرام في يناير ٢٠١٠م بمبلغ يقارب ١٤ مليون دولار ونحو ٤,٢ ملايين يورو، مبينا أن الدفعة المقدمة صرفت للشركات لكن كل شيء وقف عند هذا الحد ولم يتم البدء بالأعمال المدنية ولا توفير التصاميم لكون المحطات بغرض مراجعتها والمصادقة عليها من الشركة الاستشارية للبدء بالتصنيع والتوريد خلال ٢٤ شهرا.

وبين التقرير أن الشركة لم تقم بالتصنيع بحجج واهية من ضمنها الأوضاع الأمنية في المحافظة فيما تتذرع الشركة حاليا بالبحث عن أي شركة توافق على العمل في اليمن لان الشركات السابقة انسحبت، أو أن يعدل العقد إلى تصنيع وتوريد فقط بدون تنفيذ كما هو العقد الأساسي مع مطالبة الشركة بزيادة قدرها ٣٠٪.

وبين مدير عام المشروع أن إدارة المشروع بانتظار الرد من الشركة بشأن الشركة الجديدة خلال شهر فبراير الجاري. كما كشف التقرير عن اختلالات كبيرة بشأن مكونات المشروع ومنها اتفاقية الشركة الاستشارية. حيث بين انه تم توقيع الاتفاقية معها في مايو ٢٠١٠م بمبلغ ٢,٥ مليون دولار للإشراف على تنفيذ الخط ومحطات التحويل لكن الشركة لم تستطيع تقديم ضمان الدفعة المقدمة حسب الاتفاقية ومنذ فبراير ٢٠١١ وحتى ٢٠١٢م انقطعت أخبار الشركة الاستشارية.

واتفق المجتمعون على استدعاء الشركات المنفذة للمشروع وحضور الشركة الاستشارية وممثل عن السلطة المحلية في محافظة أبين لمناقشة وحل الإشكاليات المعلقة منذ فبراير ٢٠١١م وتحديد موعد بدء العمل. كما ناقش الاجتماع أسباب تعثر مشروع خط الربط مع محطات التحويل في منطقة بني كازم .

وتم الاتفاق المبدئي على قيام قيادة وزارة الكهرباء بالتوصل إلى اتفاق مع وزارة المالية بحيث يتم تحويل تكلفة المشروع من اعتمادات السلطة المركزي إلى السلطة المحلية بحيث تتولى الأخيرة مسئولية إنجاز المشروع. وأكد وزير الكهرباء في الاجتماع حرص الوزارة على معالجة الاختلالات التي تواجه وضع الكهرباء في محافظة أبين خاصة بعد المعاناة والدمار الذي طال مكونات البنية التحتية في المحافظة ومنها شبكة ومحطات التوليد في المحافظة.

اقتصادنا

وديع حاشد

■،، رمى الساسة في بلادنا آمال وطموحات اليمنيين في الأمن والاستقرار والتقدم، واضعين أمام أعينهم طموحاتهم السياسية ومآربهم الشخصية، ما عرض مصلحة البلاد للتدهور المريع في شتى المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي الذي تردى بشكل غير مسبوق أفقد اليمنيين الأمل في تعافيه جراء استمرار التناحر بين فرقاء السياسة ومراكز القوى العسكرية والقبلية، حيث لم تجد مع هذا الوضع التصارعي كل الخطط الاستراتيجية لخبراء الاقتصاد ولا المشاريع الاقتصادية التي تم إنشاؤها كمحاولة للتخفيف من تردي الوضع الاقتصادي في البلاد، حيث أن اشتداد وتيرة الصراع وتجاذبه لاقتصاد البلاد أفقد تلك الخطط والمشاريع حيويتها وقدرتها على إحداث أي تأثير إيجابي في مجال الاقتصاد عمود التنمية الشاملة، فزادت نسبة الفقر وتردت الخدمات الأساسية، أهمها التعليم بشتى مجالاته، كما زادت نسبة البطالة إلى نسبة أكثر من ٥٠٪ حسب التقارير والمؤشرات الدولية ومثلها في تقارير المنظمات المحلية بالشأن الاقتصادي في اليمن، والتي تؤكد بمجملها في دراساتها وتقاريرها أن أكثر من ٥٠٪ من السكان يرزحون تحت خط الفقر جراء سيادة ظاهرة المحسوبية والفساد المالي والإداري والتمييز القائم على الأساس الجهوي والانتمائي والطبقي الذي ثار اليمنيون لمواجهته في سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٣م و١١ فبراير ٢٠١١م.

سنتحدث هنا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بشكل واقعي وعملي، مبتعدين قليلاً عن الفلسفة الاقتصادية التي تتحدث عن خطط وبرامج ومشاريع وأرقام وهمية... إلخ، مستمرين في نفس المنوال السابق حتى وإن وجدت نتائج إيجابية على المدى البعيد، كل ما هو مطلوب إظهار حسن النية فقط من قبل الحكومة «النية الصادقة» والتعامل بشفافية للوصول إلى تحقيق أهداف استراتيجية تحتاجها بلادنا للخروج من أزمتها الاقتصادية، وبالتالي تغيير وجهة المواطن اليمني إلى الحديث عن الاقتصاد والابتعاد عن التناحرات السياسية والحزبية والعمل من أجل الوصول بالبلد إلى مستوى معيشي كريم، على أن يكون النقد بناءً غايته الوصول إلى طرح حلول ملائمة وليس بتحميل الغير مسؤولية الفشل.

من منا لا يعرف الميزة التي تتمتع بها بلادنا والمتمثلة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية كالنفط والثروة السمكية والضرائب وايرادات المؤسسات الخدمية ... إلخ، إضافة إلى ما تمتلكه من موارد بشرية مدربة في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية.

ولكن للأسف الشديد هناك سوء إدارة انتجت سوء تصريف لتلك الأموال وسوء تخطيط وغياب رقابة على هذه الثروة القومة لذلك لا بد من أن نبدأ بداية صحيحة للتخطيط السليم لكي نبني وطنا قوياً مكتفياً ذاتياً.

ما نلاحظه الآن هو عدم التحسن في مستوى معيشة المواطن العادي بل ازداد كاهله أعباء معيشية نتيجة الغلاء الفاحش وعدم استقرار أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية وكل احتياجاته اليومية رغم استمرار تدفق المعونات الخارجية.. إلى متى؟

الآن حان الوقت ليشترك الجميع في العملية التنموية وإدارة شئون البلاد للخروج من عنق الزجاجة ندعو حكومتنا إلى العمل لإنقاذ اقتصادنا الوطني وتكون على النحو الآتي:-

أولاً: وضع رؤية جديدة لإزالة معوقات الاستثمار.

ثانياً: دعوة الشركات العربية والأجنبية إلى الاستثمار في اليمن.

ثالثاً: تشجيع الدولة للمشروعات الصغيرة وتخفيض الشروط على الاستثمار.

رابعاً: اقامة المشاريع التنموية والاستراتيجية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة الصادرات من المنتجات الوطنية وتوفير العملة الصعبة والحد من ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطن اليمني وأخص بالذكر من هذه المشاريع ١ - زراعة المحاصيل والفواكه في الأراضي غير المستغلة «تهامة - حضرموت» كونها أراضي واسعة ١- دعم زراعة الحبوب والخضروات في الاراضي المزروعة، وهذا المشروع كان سبب كتابتي لهذا المقال اضافة إلى المشاريع الصناعية والتجارية الاخرى.

إن الدولة مطالبة بتبني «خطة تسريع النمو» لتنمية المحافظات المهمشة وتحقيق عدالة التنمية» ما بين محافظات الدولة والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي الذي خلقته.

استفادة ٤١,٦ ألف حالة من الضمان الاجتماعي بعدن

■،، عدن/ سبا

ارتفع عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن من الإعانات المالية إلى ٧ آلاف و٦٠ حالة جديدة خلال العام الماضي ٢٠١٢م ليصبح عدد المستفيدين إلى ٤١ الفا و٦٠٦ حالات.

وأوضح مدير فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن مهدي باطويل لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المبلغ الذي صرف لتلك الفئات خلال العام الماضي بلغ ٣٨٠ مليونا و٨٣١ الف ريال.. مشيرا إلى أن الحالات السابقة التي كانت تحصل على مستحقاتها من صندوق الرعاية ٣٣ الفا و٦٠٠ حالة وبمبلغ ٣٠٧ ملايين ريال.

وأفاد باطويل أن فرع الصندوق يقوم حاليا بإعداد الكشوفات الجديدة للربع الأول من العام الحالي لصرف المستحقات المالية في شهر مارس للأعداد المذكورة بما فيها الحالات الجديدة.